

السوابق واللواحق في العربية

دراسة صرفية دلالية

Antecedents and suffixes in Arabic

a morphological and semantic study

د. الهادي بشرى أبكر يعقوب

كلية التربية - قسم اللغة العربية
جامعة الجنيينة - السودان

Dr. ElhadiyushraAbakaryagoub

Faculty of Education - Department of Arabic
Language - University of Geneina – Sudan

Elhadiy318@gmail.com

د. عباس محمد أحمد عبد الباقي *

كلية التربية - قسم اللغة العربية
جامعة زالنجي - السودان

Dr. Abbass Mohamed Ahmed Abdelbagei,

Faculty of Education - Department of Arabic
Language - University of Zalingei - Sudan

Abasskbr5@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/15

تاريخ القبول: 2021/11/22

تاريخ استلام المقال: 2021/10/25

ملخص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مفهوم السوابق واللواحق في اللغة العربية وعلاقتها بالمعنى والوقوف على الوظائف الصرفية والدلالية التي يؤديانها من خلال وضعهما وتركيبهما في الأسماء والأفعال سواء كانت متصلة بها أو منفصلة عنها، اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لرصد هذه الظاهرة ومعالجتها ثم استخلاص النتائج.

الكلمات / المفاتيح: سوابق؛ لواحق؛ لغة عربية؛ صرف؛ دلالة.

Abstract

The study aims to reveal the concept of Antecedents and suffixes and their relationship to meaning and stand on the morphological phonemic and semantic functions that perform through its placement and its constructing them in Nouns and verbs. whether were connected with them or separated, The two researchers adopted the descriptive method to observe this phenomenon and find out the treatment. Then the main findings.

Keywords: Prefixes; suffixes; Arabic Language; morphology; Semantics.

1. المقدمة

تبدو مشكلة الدراسة في خفاء مفهوم السوابق واللواحق على كثير من الدارسين وغموض العلاقة بينها وبين الدراسات الصرفية والصوتية والنحوية، أنت المعالجة من خلال الكشف عن المفهوم وإزالة الغموض وتجليه العلاقات بينها.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم السوابق واللواحق وعلاقتها بالدلالة والمعنى، والوقوف على الوظائف الصرفية والصوتية لهما المتعلقة بالأسماء والأفعال، مع معرفة الفروق الدقيقة بين الاشتقاق والتصريف وعلاقتها مع السوابق واللواحق، ومعرفة أنواعها بحسب وضعها وتركيبها في الأسماء والأفعال.

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لرصد هذه الظاهرة ومعالجتها. واسترشدا بدراسة السوابق واللواحق في الصرف العربي، ودراسة السوابق وأثرها في بنية الكلمة العربية - دراسة صرفية دلالية. لعمار إرحيل المجالي 2003م. تتفق هذه الدراسة مع الأولى في تجلية مفهوم السوابق واللواحق وتختلف عنها حيث إنها شاملة للجوانب الصرفية والصوتية والدلالية بينما تلك الدراسة مقصورة على الجوانب الصرفية فقط. أما الدراسة الثانية فقصرت على السوابق فقط وتأثيرها على بنية الكلمة بينما هذه الدراسة شاملة فتناولت السوابق واللواحق على حد سواء.

2. السوابق واللواحق المتعلقة بالاسم

1.2. تعريف السوابق واللواحق

السوابق في اللغة: السَبَقُ: القُدْمة في الجَرْي وفي كل شيء تقول: له في كل أمر سُبْقُهُ وسَابِقُهُ وَسَبَقُ والجمع الأسْبَاق، والسَّوَابِق والسَّبَقُ: مصدر سَبَقَ وَقَدْ سَبَقَهُ يَسْبِقُهُ وَيُسَبِّقُهُ سَبْقاً: تقدّمه، وسَبقت الخيلُ وسَابَقْتُ بينها إذا أرسلتها وعليها فرسانها لتنتظر أيّها يُسَبِّق. والسَّبَق من الخيل: المبكرة بالحمل، وأسبق القوم إلى الأمر وتسابقوا: بادروا. (منظور، صفحة 928)

أما السوابق في الاصطلاح: فهي الإضافة التي تكون في بداية الكلمة، وكذلك السابقة المورفيم الذي يسبق الجذر مثل: (أل) التعريف في العربية، وكذلك هي الحروف التي تكون في أول الكلمة مثل الياء في (يحترمونها) تعني مورفيم المضارعة الذي يعبر عن باب المضارع (فهو حجازي، 1986، صفحة 89)، وفي

كلمة (يحترمونها) الجذر الثلاثي هو (ح ر م) و(الباء) سابقة صرفية تمثل مورفيم المضارعة. يتبين مما سبق أن السوابق هي حروف تتقدم الكلمة وتشمل:حروف المضارعة وهمزة التعدية والألف والسين والتاء في الاستفعال وغيرها.

والإلحاق في اللغة يراد به عدة معانٍ منها: الإتيان يقال ألحقت زيداً بمحمود إذا أتبعته إياه، ويأتي الإلحاق بمعنى إدراك الشيء والوصول إليه، تلاحق القوم إذا أدرك بعضهم بعضاً، والمُلحق يعنى الملصق (منظور، صفحة 202) أما الإلحاق اصطلاحاً: فقد عرفه ابن جني بقوله: "اعلم أن الإلحاق إنما هو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة..." (بن جني، صفحة 63) كما أشار سيبويه إلى اللواحق بأنها العناصر التي تضاف إلى نهاية الجذور لتغيير وظائفها الأصلية مثل: الألف والنون (ان) والواو والنون (ون) للدلالة على التثنية وجمع المذكر السالم (سيبويه، 1966، صفحة 17). كذلك الإلحاق هو جعل بناء على بناء أزيد منه ليعامل معاملته في التصريف (السيد، صفحة 39).

وقد أجمع الصرفيون في بحثهم حول (المجرد والمزيد) على أن الإلحاق جعل كلمة تتبع لكلمة أخرى في بنائها وتصاريفها، وذلك بزيادة حرف أو أكثر على أصولها حتى تصبح موازنة ومساوية لها، وتكون تلك الزيادة لأغراض معنوية. إذن اللواحق يقصد بها حروف تلحق آخر الكلمات بإضافة معنى لم يكن موجوداً فيها، مثل: الألف والنون ، والواو والنون للدلالة على التثنية وجمع المذكر السالم.

2.2.السوابق المنفصلة عن الاسم:

تتكون سوابق العربية من أصوات صامتة يشكل بعضها مقطعا صوتيا منفصلاً كسابقة التاء: (تفاعل)وقد يشكل بعضها مع جذر الكلمة مقطعا واحدا كالهزمة في (أفعل) أو أكثر من مقطع صوتي واحد نحو:(استفعل) والسوابق المنفصلة عن الاسم هي:

1.2.2. الهزمة: تدخل الهزمة زائدة على صيغ كثيرة هي: (أفعل) مؤنثها (فعلاء) وجمعها (فُعُل) التي تدل على صفات من ألوان أو خصائص جسمية مثل: أسمر مؤنثها سمرء وجمعها سُمر، والتفضيل مثل كبير حيث يأتي منها أكبر وتقع في جموع التكسير على صيغة أفعل والمثال أشهر مفردة شهر. و(انفعل) ويأتي للمطاوعة كفتحت الباب فانفتح، و(افتعل) ويأتي للمطاوعة أيضا كجمعت الملل فاجتمع أو للاتخاذ كاحتطب، و(افعل) ويختص بالألوان والعيوب كاسودّ وأحمرّ وإعورّ، و(استفعل) ويأتي لطلب الفعل

كاستغفر أو للتحوّل كاستحجر، و(أفعال) كاحمارّ وهو للمبالغة في أحمر، و(افعلل) كاقعنسس وهو نادر الاستعمال و(افعل) ويأتي للمبالغة كاقشعر. (بن جني، صفحة 116)

2.2.2. الميم: تزداد الميم في أول الكلمة إذا جاء بعدها ثلاثة أحرف أصلية، وهذا كثير، مثل: ملعب ومجروح ومقاتل، فهذه الكلمات كما يدل الاشتقاق ثلاثية الأصول، ووقعت الميم في أوائلها، على سنان القياس المطرد في أمثالها. ولكثرة هذه الظاهرة يحمل عليها ما جُهل اشتقاقه من الألفاظ، مثل منبج، فالميم فيها زائده وزنها (مفعّل) وإن كانت مجهولة الاشتقاق ولكنهم حملوها على الكثير الشائع المطرد من زيادة الميم.

وواضح من هذه الأمثلة أن الميم تختلف عن الهمزة في هذا اختلافاً يسيراً، فهي لا تزداد إلا في أوائل الأسماء الثلاثية الأصول. وقد دل الاستقراء الدقيق لألفاظ العربية على أن الميم لا تزداد في أوائل الأسماء الرباعية المجردة، إلا إذا كانت مشتقة جارية على أفعالها فهي مثلاً زائدة في مثل: مدحرج، ومعسكر؛ لأن هذه الأسماء مشتقّة جار على فعله. أما مرزجوش وهو ضرب من النبات، فالميم فيه أصلية؛ لأنه ليس بمشتق بل هو أعجمي معرب وزنه فعللول. وكذلك دل الاستقراء على إنها لا تزداد حشواً ولا آخراً، إلا أن علماء العربية وقفوا على ألفاظ شذّت عن هذه القاعدة وقد قالوا: درع دلامص وأسد هرماس، فالميم زائدة في الكلمتين كليهما، إذ يدل الاشتقاق على أن الأولى من الدلص والثانية من الهرس؛ لأنهم قالوا: درع دلاص وأسد هراس. (حلواني، 1987، صفحة 61)

3.2.2. السين واللام: أما السين فتزداد زيادة قياسية مطردة في صيغة (استفعل) وما تصرف عنها من أسماء الفاعلين والمصادر نحو: استغفر، مستغفر استغفار. أما اللام فتزداد زيادة غير قياسية في أسماء الإشارة وغيرها نحو قولهم: ذلك وأولئك ونحو زيدل وعبدل في زيد وعبد. واللام في أسماء الإشارة تضيف معنى فرعياً هو البعد. ومن أجل ذلك لا تجتمع مع (هاء) التنبيه في كلمة واحدة؛ لأن (الهاء) تفيد القرب فيبينهما تناقض. (حلواني، 1987، صفحة 67)

4.2.2. الياء: قال ابن جني: "إن حكم الياء إذا وقعت هذا الموقع حكم الهمزة لا فصل بين الياء والهمزة فيه" (بن جني، صفحة 118) يقصد أن إذا وقعت في أول الكلمة فهي زائدة مثل الهمزة، وقد وقعت الياء في بعض الأسماء الخاصة بالأشخاص وآلهة الوثنية والقبائل وأسماء الأماكن وبعض الأسماء

المشتركة، ومن أمثلتها: يزيد (شخص) يشكر (اسم قبيلة)، ويغوث (اسم صنم)، ويثرب (اسم المدينة المنورة) (شاهين، 1997، صفحة 143).

5.2.2. النون والتاء: قال ابن جني: "إنما قضي بزيادة النون والتاء في (نرجس وتَرتب)؛ لأنهما لم يقعا موقع الأصل كما قضي بزيادة النون (كنهيل) لأنه ليس في الكلام مثل: (سفرجل) بضم الجيم". (بن جني، صفحة 119)

3.2. السوابق المتصلة بالاسم:

السوابق المتصلة بالاسم هي السوابق التي لا يمكن أن تستقل منفردة وإنما تكون متصلة بمورفيم آخر ومنها:

1.3.2. (ال) التعريف: وهي لاصقة تسبق الأسماء فتجعلها معرفة، وتعد من لواصق (التعيين) ويراد بالتعيين التعريف في اللغة العربية ويخص الأسماء دون الأفعال، وأنواع (ال) أربعة:

1. (ال) الزائدة اللازمة: وهي تلازم الاسم ولا تفارقه حتى صار اسماً دالاً على صاحبه بصورته المركبة من (ال + الاسم) مثل اللات، العزى وهما اسمان لصنمين عبدهما الجاهليون قبل الإسلام وقد دخلت (ال) على كلي منهما وصارت جزءاً منه.

2. (ال) الزائدة غير اللازمة وهي التي تدخل على الاسم لضرورة أو لغير ضرورة كجريان استعمالها على الألسن. مثال زيادتها للضرورة قول الشاعر:

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا صددت* وطبت النفس يا قيس من عمر

دخلت (ال) على النفس لضرورة الوزن.

3. (ال) الزائدة للمح الأصلى، والمقصود بلمح الأصلى هو النظر إلى أصل الكلمة التي دخلت عليها (ال) و(ال) هنا تدخل على الأعلام المنقولة، والأسماء مثل العباس، والحارث، فالعباس يشير إلى معنى العبوس والحارث يشير إلى معنى الجرأة. (الزجاجي، 1969، صفحة 24)

4. (ال) الزائدة للغلبة: هي التي تدخل على الأسماء المشهورة التي لا ينصرف الذهن إلي غيرها عند سماعها مثل كلمة (المصحف) فهذه يصح إطلاقها على كل مجموعة من الأوراق بين غلافين، لكنك حين

تسمع كلمة (المصحف) فإن ذهنك يتجه مباشرة إلى القرآن الكريم ومعنى هذا إن كلمة المصحف تعني القرآن الكريم.

2.3.2. الميم: من أهم السوابق في اللغة العربية، وتعد كذلك من أهم الأصوات في صرف العامية، وقد تنوعت أوجه النطق بالكلمات ذات السابقة (م) لتؤدي معاني صرفية استعملت كثيرا ونطقت مرة بالكسر ومرة بالفتح، وثالثة بالضم فمن استعملاتها:

1. الميم المكسورة استعملت للدلالة على أسماء الآله وصيغ التكثير (المبالغة) فأسماء الآلة مثل: مفعول ومفعلة ومفعال نحو: مبرد ومفرقة ومفتاح، وصيغ التكثير مفعول ومفعيل ومفعال نحو: معطر ومعطير ومعطار.

2. الميم المفتوحة: استعملت للدلالة على اسم الزمان والمكان واسم المفعول واسم الذات واسم المعنى والمصدر الميمي.

3. الميم المضمومة: استعملت للدلالة على اسم الفاعل والمعنى أو الذات واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي من غير الثلاثي.

4.2. اللواحق المنفصلة والمتصلة بالاسم:

يكون الإلحاق بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، ويزاد حرف الإلحاق طرفا وحشواً ولا يقع في أول الكلمة إلا إذا كان فيها حرف زائد في حشوها مثل: ألندد الهمزة في أولها زائدة للإلحاق بسفرجل؛ لأن النون فيها زائدة في حشوها. ومن أهم اللواحق المتصلة والمنفصلة عن الاسم:

1.4.2. التاء: التاء لاصقة تلحق الأسماء والأفعال، وأكثر اللواحق استعمالاً وهي أنواع:

1- تاء التأنيث: هي التي تدخل على الفعل والاسم للدلالة على التأنيث، نحو: (عادت زينب) و (فاطمة تلميذة مجتهدة) وتكون ساكنة أو متحركة، والمتحركة هي التاء التي تزداد في آخر الاسم المفرد للدلالة على تأنيثه نحو: (مجتهدة وعاقلة) أو في آخر جمع المؤنث السالم نحو: (مجتهدات وعاقلات).

2- تاء المبالغة: هي التاء التي تلحق بعض أسماء المبالغة للدلالة على كثرة الاتصاف بالشيء، نحو (علامة) كثير العلم وتسمى أيضاً هاء المبالغة. (الأسمر، 1993، صفحة 165)

2.4.2. الياء: من لواصق النسبة، تلحق الأسماء لتصريف أبنيتها، وقد عدها الدرس اللغوي القديم لاحقة مضافة إلى بنية الكلمة، كما أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "إنما تلحق ياء الإضافة بعد بناء الاسم...وتستخدم للانتساب إلى جماعة إنسانية كالقبيلة، نحو هُذلي" ومن أهم وظائفها: أن لها القدرة على تمييز الواحد من جنسه، في نحو روم، رومي وزنج، زنجي. (سيبويه، 1966، صفحة 335)

3.4.2. التاء المربوطة: التاء المربوطة من لواصق النوع تلحق كثير من الأبنية الصرفية، ويقال لها تاء التأنيث عدها سيبويه لاحقة في قوله: "وإنما لحقت (الها) كما تقول نسابة: من نَسَاب وليست (الها) من البناء في شيء وإنما تلحق بعد البناء" (سيبويه، 1966، صفحة 247).

4.4.2. التنوين: نونٌ ساكنة زائدة، تلحق أواخر الأسماء لفظاً، وتفارقها خطأً ووقفاً وهو ثلاثة أقسام:

تنوينُ التمكين: وهو اللاحق للأسماء المُعرَّبة المنصرفة: كرجُلٍ وكتابٍ. والثاني: تنوينُ التَّنْكِير وهو ما يلحقُ بعضُ الأسماء المبنية: كاسم الفعل والعلم المختوم (وَيْه) فرقاً بين المعرفة منهما والنكرة، فما نُؤنَّ كان نكرةً، وما لم يُنؤنَّ كان معرفة. والثالث: تنوين العِوض وهو إما أن يكون عوضاً من مفرد: وهو ما يلحقُ (كل وبعض وأيّ) "عوضاً مما تضاف إليه، نحو: (كلٌّ يموت) أي: كلُّ إنسان. وإمّا أن يكون عوضاً من جملة: وهو ما يلحقُ "إِذْ"، عوضاً من جملة تكون بعدها، وإمّا أن يكون عوضاً من حرف وهو ما يلحق الأسماء المنقوصة الممنوعة من الصَّرف، في حالي الرفع والجر، عوضاً عن آخرها المحذوف: كجَوَارٍ وِغَوَاشٍ وِعَوَادٍ ونحوها من كل منقوص ممنوع من الصرف.

ولا تلتقي لاصقة التنوين مع لاصقة (ال) التعريف؛ لأن التنوين دليل التنكير و(ال) دليل التعريف ولا يكون الاسم منكراً معرّفاً في حال واحدة.

3. السوابق واللواحق المتعلقة بالفعل

1.3. السوابق المنفصلة عن الفعل:

قال الجرجاني متحدثاً عن الفعل: "ومن ذلك أن الفعل ما دخله قد وسوف والسين، نحو: قد قام، وقد يقوم، وسيقوم، وسوف يقوم، وتاء الضمير وألفه و واوه نحو: أكرمْتُ وأكرما، وأكرموا وتاء التأنيث

الساكنة نحو: نَعِمْتُ وبُئِستُ، وحرف الجزم، نحو: لم يَضْرِبْ... (الجرجاني، صفحة 25) أشار الجرجاني إلى بعض السوابق المنفصلة عن الفعل، وهي:

1.1.3. جوازم الفعل المضارع: وهي إما اسم مثل: أنى، وأيان، حيثما، ما، متى، مهما... الخ. أو حرف ومنها إن، وإذما، التي تجزم فعلين، ومنها ما يجزم فعلاً واحداً مثل: لم و لا الناهية، ولام الأمر. (الجرجاني، صفحة 26)

2.1.3. نواصب الفعل المضارع: وهي أن، لن، إذن، كي، لام التعليل، وعلامة النصب إما الفتحة الظاهرة أو المقدرة في آخر الأفعال، أو حذف النون من الأفعال الخمسة. (الغلاييني، صفحة 174)

2.3. السوابق المتصلة بالفعل:

من السوابق المتصلة بالفعل:

1.2.3. أحرف المضارعة، وهي أربعة: (الهمزة، التاء، النون، الياء) مثل/ أذهب، تذهب، نذهب،

يذهب

فالهمزة: للمفرد المتكلم مثل (أكتب)، والتاء لكل مخاطب ومخاطبة: تكتب وتكتبين، وتكتبان، والنون لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل (نكتب). والياء: للغائب الواحد والغائبين والغائبات مثل: التلميذ يكتب، والتلميذان يكتبان، والتلاميذ يكتبون والتلميذات يكتبن.

إن كان الماضي على ثلاثة أحرف، يسكن أوله بعد دخول حرف المضارعة، فتقول في (سأل وأخذ وكُرم) (يسأل ويأخذ ويكرم).

وتأتي لاصقة الهمزة لدلالات كثيرة في اللغة العربية، منها: الصيرورة أي صار ذا كذا نحو: أَفْلَسَ الرجل إذا صار ذا فلوس، وتأتي بمعنى البلوغ (الاستحقاق) مثال ذلك: أَحْصَدَ الزرع بمعنى بلغ الحصاد، وحان أن يحصد، وتقول أقطع النخل إذا كان مستحقاً للقطع. (النجار، 2014، صفحة 223) وترد بمعنى الدعاء نحو: اسقيته إذا دعوت له بالسُّقيا، وترد بمعنى العرض نحو: أبعت الشيء إذا عرضته للبيع، وترد بمعنى السلب والإزالة نحو: أشكيتُ زيداً إذا أزلت شكايته، وتكون بمعنى الدخول في الشيء نحو: نحو أظلم إذا دخل في الظلام وبمعنى التكثير نحو: أعال الرجل إذا كثر عياله وغيرها من الدلالات. (بن يوسف بن هشام، 1779، صفحة 14)

أما التاء فإنها تزداد في أوّل الفعل المضارع، تقول للمذكر: أنت تقوم وللمثنى تقومان فيدل على الخطاب، وتقول للمؤنث أنتِ تقومين فيدل على الخطاب والتأنيث، وتقول للغائب هو يقوم وهما يقومان وإن قُلْتَ: هي تقوم وهما تقومان على الخطاب والتأنيث. (الشماني، 1999، صفحة 255) هذه السابقة خاصة بالفعل المضارع ولها دلالات صرفية متعلقة بتجدد النوع والشخص والجنس والعدد والزمن.

أما النون فإن وقعت أولاً لم تطرد زيادتها إلا في المضارع، فإن كان في اسم لم يحكم زيادتها إلا بدليل وكذا في غير المضارع.

3.3. اللواحق المتصلة والمنفصلة عن الفعل:

اللواحق الفعلية هي زوائد صرفية تلحق آخر اللفظ تعمل على تحقيق هيكل بنائي جديد للصيغة لم يكن موجوداً قبل الإلحاق، محدثة مجموعة من الدلالات اللغوية والأسلوبية. قال أبو الفتح: "اعلم أنهم أرادوا أن يتسعوا في الأفعال كما اتسعوا في الأسماء فألحقوا الثلاثية بالرباعية، فالواو والياء في هذه الأفعال ونحوها لا تكون إلا زوائد ؛ لأنهما لا يكونان أصولاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف..." (بن جني، صفحة 70) واللواحق المتصلة والمنفصلة عن الفعل هي:

1.3.3. اللاحقة التوكيدية (ن) تتصل بالفعل فتمنحه قوة تعبيرية قائمة على شعور داخلي مبعثة الإدارة كالأمر والنهي ولذا يرتبط توكيد الفعل بالنون بمدى دلالته على الطلب ؛ لأن التوكيد معناه الحث على الفعل أو الترك.

2.3.3. اللاحقة (ان) تؤدي هذه اللاحقة دوراً مهماً في العربية فنجدتها في بعض المصادر في صيغ (فعلان) بفتح الفاء والعين نحو: خفقان وطيران ودوران (وفعلان) بكسر الفاء وسكون العين نحو: عرفان (وفعلان) بضم الفاء نحو: نقصان ووجدان وقربان وفي بعض الصفات في صيغة (فعلان) (فعلى) نحو ظمآن: ظمأى.

3.3.3. نونا التوكيد: إحداها ثقيلة مفتوحة والأخرى خفيفة ساكنة، ولا يؤكد بهما إلا فعل الأمر والمضارع فأما فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً، مثل: اجتهدن.

وأما المضارع فيؤكد إذا وقع بعد القسم أو أداة من أدوات الطلب أو النفي أو الجزاء أو بعد (م) الزائدة وتأكيد في هذه الأحوال جائز إلا بعد القسم فيجب تارة ويمتنع تارة أخرى. (الغلاييني، صفحة 88)

4.3.3. التاء: تلحق لاصقة التاء الفعل الماضي في نحو قامت هند لإفادة تأنيث الفاعل وقد يكون إصاقها واجباً في مواضع وجائزاً في مواضع أخرى.

5.3.3. واو الجماعة: وهذه تتصل بالفعل الماضي والمضارع وفعل الأمر مثل: ذهبوا ويذهبون واذهبوا ونون النسوة وتتصل بالفعل الماضي والمضارع والأمر مثل: (ذهبن، يذهبن، اذهبن) وهي نون مفتوحة وما قبلها ساكن. والـ الف الاثنين وهي تتصل بالفعل الماضي والمضارع والأمر مثل: (ذهبا، يذهبان اذهبا) ويا المتكلم تتصل بالاسم والفعل او لحرف مثل: كتابي، اكرمني. وياء المخاطبة تتصل بالفعل المضارع وفعل الأمر مثل: نذهبين، اذهبي. الهاء تتصل بالاسم والفعل والحرف مثل: كتابه، اكرمه، منه. (الغلاييني، صفحة 269)

4. السوابق واللواحق وعلاقتها بالمعنى

1.4. علاقة السوابق واللواحق بالاشتقاق والتصريف:

يعد الاشتقاق وسيلة من وسائل إثراء المعجم بالمفردات، وتوليد الألفاظ في اللغة العربية لتواكب مستحدثات المعاني والأفكار ومن الطبيعي أن تميل مفردات اللغة إلى النمو والتكاثر، نتيجة لنمو النشاط الإنساني بمرور الزمن وتكاثره، فهناك أحوال تنشأ، وأفعال تستحدث، ومعان تتولد (باي، 1986، صفحة 154). لذلك فإن الاشتقاق وسيلة تلي هذه الحاجة. وكان الاشتقاق موضع العناية والاهتمام في اللغة العربية، وما يزال كذلك، في معظم المصنفات والدراسات اللغوية قديماً وحديثاً.

وعُرفَ الاشتقاق بأنه نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيباً، وتغايرهما في البنية بحرف أو بحركة، أي أن يزيد المشتق على المشتق منه شيء كـ (ضارب) يوافق ضرباً (الجرجاني ع،، صفحة 62). فعلى سبيل المثال تشتق من الجذر (كَتَبَ)، و(جَلَسَ) أبنية متعددة كـ (كاتب، وجالس، وكُتِبَ، وجلوس، ومجلس...) بمعان متقاربة متعلقة بفكرة الكتابة والجلوس، وهذا يعني أن كل مصوت سواء أكان قصيراً أو طويلاً حين يرتبط بالجذر، يضيف معنى صرفياً ودلالياً إلى ذلك الجذر، ولهذا قيل: (الاشتقاق قطاع فرع من أصلٍ يدور في تصاريفه على الأصل). (الفاكهي النحوي الملكي، 1988، صفحة 39)

ومن المحدثين من عرفَ الاشتقاق بـ(أخذ لفظ من آخر يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها). (المغربي، صفحة 8) وقد جاءت جل تعريفات المحدثين للاشتقاق متفقة على أنه أخذ لفظ من آخر لإفادة

معنى جديد، كما أنهم لم يخالفوا القدماء في مفهوم الاشتقاق وكيفية إنتاج البنى المشتقة، وبيان أن الاشتقاق تحول داخلي للبنية من حيث الشكل والوظيفة والدلالة.

أما التصريف فقد قال فيه سيبويه: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يعي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل." (سيبويه، 1966، صفحة 315) وشرح السيرافي كلام سيبويه قائلاً: "وأما التصريف فهو تغير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها به" (السيرافي، 2008، صفحة 20). إذن معنى التصريف عند سيبويه هو تغير الكلمة من وزن إلى وزن آخر.

وقال ابن جني: "معنى قولنا التصريف هو تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغير فذلك هو التصريف فيها..." (ابن جني، 2005، صفحة 42). وعليه فقد أجمع القدماء على أن تصريف الكلمة: هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها. ولهذا التغير أحكام كالصحة والإعلال، ومعرفة هذا كله تسمى (علم التصريف أو الصرف).

وتوجد بين التصريف والاشتقاق صلة قوية فلكل منهما طريقة من طرائق الصياغة لتشكيل أبنية جديدة بمعان متعددة (عبد العزيز، 1983، صفحة 290). يتم بالاشتقاق توليد أبنية متأخرة مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب أما التصريف فهو يتعلق ببنية الكلمة إذ هو ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. لذلك نشأ بين الاشتقاق والتصريف تلازماً وترابطاً شديدين وقد فطن ابن جني إلى هذه الحقيقة وعبر عنها بقوله: "وينبغي أن يعلم أن بين الصرف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به". (ابن جني، 2005، صفحة 02) أشار ابن جني بوضوح إلى الصلة القوية بين التصريف والاشتقاق مبيناً أن التصريف هو الأساس الذي يقوم عليه الاشتقاق.

وفي مجال التمييز بينهما ذهب ابن جني إلى أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانها والاشتقاق أعقد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق. فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، وإذا كان الأمر كذلك، فقد كان من

الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة. (ابن جني، 2005، صفحة 70)

وقد أشار المحدثون في تحليلاتهم إلى الفرق بينهما بقولهم: "إن توليد الكلمة من أصلها، وصدورها عن مادتها، تسمى اشتقاقاً، أما صيها في أبنية مخصوصة، وقوالب محدودة فهو ما يسمى صرفاً" (نهر، صفحة 23)، وهذا يعني أن الاشتقاق يولد وينتج الأبنية أما التصريف فهو ينظم ويضبط الأبنية.

ولا يتحقق الاشتقاق والتصريف إلا بوساطة مجموعة من اللواصق الخاصة بهما، للقيام بوظائف متعددة وفي ضوء ذلك نقول: إن الاشتقاق نظام تضاف بموجبه اللواصق الاشتقاقية إلى الجذر متضمناً الجذور البسيطة، لتشكيل الكلمة المشتقة، وإن التصريف أيضاً يتفرغ إلى نظام اللواصق ك (الضمائر المتصلة) و (علامات التثنية)، و (الجمع)، و (التأنيث). (تمام، صفحة 108)

وعلى الرغم من التشابه بين اللواصق الاشتقاقية والتصريفية، فإن هناك اختلافاً بينهما من بعض الوجوه من حيث الشكل (التكوين) والوظيفة. ففيما يتعلق بالناحية الشكلية: تكون اللواصق الاشتقاقية داخلية غالباً ما تقع في حشو بنية الكلمة، أما لواصق التصريف فهي خارجية عادة، عدا التضعيف، فاللواصق الاشتقاقية قريبة من الجذر أكثر من اللواصق التصريفية في الكلمات (تمام، صفحة 109). وتدخل اللواصق التصريفية على الكلمات الكاملة دائماً، في حين إن الاشتقاقية ليست كذلك، هذا يعني أن اللواصق التصريفية تكون مقاطع صوتية مستقلة أحياناً في حين لا تشكل اللواصق الاشتقاقية مقاطع صوتية مستقلة، هذا من الناحية الشكلية.

أما فيما يتعلق بالناحية الوظيفية فتختلف اللواصق الاشتقاقية عن التصريفية في ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: تحدد اللواصق التصريفية الصنف النحوي للكلمات، ولا تقوم اللواصق الاشتقاقية بتحديد الصنف النحوي للكلمات (أولمان، 1997، صفحة 56).

الوجه الثاني: إن اللواصق الاشتقاقية ذات معنى معجمي، على عكس اللواصق التصريفية، وهذا لا يعني أن اللواصق التصريفية ليست لها دلالات معجمية بجانب دلالاتها النحوية.

الوجه الثالث: تمتلك اللواصق الاشتقاقية القدرة على تغيير نوع الجذر عادة، نحو تغيير الجذر من الاسمية إلى الفعلية، أو من الاسمية إلى الوصفية، في حين إن اللواصق التصريفية لا تغير نوع الجذر،

فمثلاً تبقى كلمة (كتاب) على اسميتها عندما تلصق بها لاصقة التنوين، وعليه فأن اللواحق الاشتقاقية تستخدم في صياغة الكلمات، أما اللواحق التصريفية فهي تستخدم في بناء وحدات نحوية عن طريق التصريف.

2.4. دلالة السوابق واللواحق المعنوية:

وجد علماء اللغة من خلال استقراء دلالات اللواحق في اللغة أن هذه الدلالات تستقر عند مفاهيم على النحو التالي:

1.2.4. دلالة الشخص:

تحددها بعض اللواحق التصريفية، والمراد بها المتكلم أو المخاطب أو الغائب (تمام، مناهج البحث في اللغة، 1990، صفحة 255) الذي يحدد بوساطة لاصقة الضمائر المتصلة غالباً؛ لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي يطلق عليها معاني التصريف، وإلى جانب لاصقة الضمائر المتصلة قد تتوسع العربية في التعبير الشكلي عن الشخص بوساطة الأفعال للتعبير عن الشخص فمثلاً في (أقومُ، ونقومُ، ويقومُ، وتقومُ) يدل الأول والثاني على المتكلم، والثالث على الغائب، والرابع على خطاب المذكر، أو غيبة المؤنثة. (سيبويه، 1966، صفحة 91).

2.2.4. دلالة العدد:

يراد بالعدد: الأفراد، والتثنية، والجمع، ويعبر عنها في الأفعال بلاصقة الألف للدلالة على المثنى، والواو للدلالة على الجمع، وعدم وجودهما للدلالة على الأفراد. (تمام، مناهج البحث في اللغة، 1990، صفحة 255) وللعربية تعبيرات شكلية خاصة عن المفرد، والمثنى، والجمع في الاسم، والضمير، والفعل، فعلى سبيل المثال: تتضح الدلالة على العدد في الفعل الماضي من الفرق بين التاء المضمومة للمتكلم الواحد وضمير المتكلمين (نا)، وتتضح الدلالة على العدد ضمن الخطاب في الفرق بين (ت)، و(تما)، و(تم) كما في الأفعال: كتبت، وكتبتما وكتبتم، وفي الغيبة من الفرق بين (الاستتار) وبين (ألف الاثنين)، و(واو الجماعة) هذا إن كان الفعل ماضياً، أما إذا كان الفعل مضارعاً أو أمراً فإن فروق العدد تتضح في مقابلة الاستتار في الخطاب بألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة ويحدد العدد بوساطة لواحق المضارعة في الفعل المضارع المسند إلى المتكلم.

3.2.4. دلالة النوع:

قال الرماني في حد الجنس والنوع: "الجنس: صنف يعمه معنى مشتق، وينقسم على أنواع مختلفة، والنوع أحد أقسام الجنس المختلفة كالحيوان، والإنسان، والجنس يحمل على نوعه كقولك: كل إنسان حيوان... وواحد الجنس نوع" (الفاكهي النحوي الملكي، 1988، صفحة 40). ويراد بالنوع التذكير والتأنيث في العرف اللغوي، وتفرق العربية بين المذكر والمؤنث باللواصق التي تلحق المؤنث، ومن أشهر اللواصق التي تحدد النوع في اللغة العربية: لاحقة التاء المربوطة كما في (ابن) ألحقوه (الهاء) فقالوا: (ابنة). (سيبويه، 1966، صفحة 149)

ولا تتقف وظيفة اللاصقة هذه عند تحديد النوع، وإنما تتعداه إلى دلالات أخرى، كدالاتها على الوحدة والمبالغة، والتذكير، وكثرة الشيء بالمكان وغيرها من الدلالات. (السامرائي، 1971، صفحة 134)

ولا يقتصر تحديد (النوع) في العربية على لاحقة التاء فقط، وإنما هناك لواحق أخرى تقوم بتلك الوظيفة مثل: لاحقة الألف المقصورة، والممدودة، ولاحقة الجمع المذكر السالم، والمؤنث السالم أيضاً تحدد النوع ولاحقة الضمائر المتصلة كلاحقة ضمير الخطاب (الكاف) تدل على النوع بكسرها في التأنيث، وفتحها في التذكير، قال سيبويه في (باب الكاف التي هي علامة الضمير): "اعلم أنها في التأنيث مكسورة وفي التذكير مفتوحة، وذلك قولك: رأيتكِ للمرأة، ورأيتك للرجل" (سيبويه، 1966، صفحة 149).

وهذا يعني أن هناك لواصق متعددة يحدد بوساطتها (النوع) الذي يعبر عنه في أفراد الأسماء بلصق التاء والألف المقصورة والممدودة في المؤنث، وبعدم لصقها في المذكر، وفي الجمع بالألف والتاء للمؤنث، في مقابل علامات أخرى يعرف بها الجمع في حالة التذكير، أما في حالة الأفعال فبتاء التأنيث، ونون النسوة.

4.2.4. دلالة التعيين:

يراد بالتعيين (التعريف والتنكير)، ومن أشهر اللواصق التي تعين التعريف والتنكير (ال)، بمعنى أن النكرة تعرف بالألف واللام، وأن التنوين علامة التنكير في الأسماء، ويجب ألا يفهم من

ذلك أن لاصقة (الألف واللام) مختصة بالتعريف فقط، ولاصقة (التنوين) مختصة بالتنكير؛ لأنهما تخرجان إلى دلالات متعددة في تراكيب وسياقات متنوعة. (النجار، 2014، صفحة 86)

5.2.4. دلالة الزمن:

تحدد بعض اللواحق التصريفية الدلالة الزمنية، مثل (السين)، و(سوف)، وهما يلتصقان بالفعل المضارع، لصرف الزمن من الحال إلى الاستقبال. (سيبويه، 1966، صفحة 14)

6.2.4. دلالة التوكيد:

تحدد هذه الدلالة لاحقة نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة، وهناك لواحق أخرى تدل على التوكيد مثل لاصقة (قد)، و(التضعيف)، و(التاء المربوطة).

7.2.4. دلالة النسبة:

النسبة دلالة من الدلالات التي تحددها اللواحق التصريفية، ومنها لاصقة (ياء النسبة) وهي تتألف من ياء مشدودة مكسورة وتستخدم للنسبة إلى جماعة إنسانية كالقبيلة نحو: هَذَلِي نسبة إلى هَذَلٍ، أو إلى بلد ما كقولك: سوداني.

8.2.4. دلالة التعديّة:

وتكون هذه الدلالة بوساطة لاصقة (الهمزة) في نحو: (أخْرَجْه)، و(التضعيف) في نحو: (فَرَّحْه)، وذكر النحاة هاتين اللاصقتين ضمن حديثهم عن الفعل وتعيديه. (ابن هشام الأنصاري، صفحة 96)

هذه أهم الدلالات التي تحددها بوساطة اللواحق التصريفية وهي دلالات مشتركة بين اللواحق كلها وهناك تفاوت، من حيث الاستعمال، بين لاصقة وأخرى، وبعبارة أخرى: أن هناك لواحق أوسع مجالاً من الأخرى من حيث الدلالات التي تحددها، وكلما حددت اللواحق دلالات متعددة دلت على أهميتها، ولا تعد السوابق والمقحمات، واللواحق من اللواحق إذا لم تحدد دلالة من الدلالات المشتركة التي تقدم ذكرها.

5.الخاتمة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تميزت اللغة العربية بأن عدد الحروف الأصلية لكلماتها محدد بثلاثة أو أربعة أو خمسة وأن الزيادة على تلك الأصول ممكنة وفقاً للقواعد الصرفية والضوابط الصوتية.
- كلما زادت الأحرف عن الأصول أدت إلى زيادة الدلالات والمعاني فزيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى.

- تكاملت العلاقة بين الاشتقاق والتصريف فالاشتقاق يولد وينتج الأبنية بينما التصريف ينظمها ويضبطها ولا يتحقق هذا إلا بواسطة مجموعة السوابق واللواحق الخاصة بهما.

- تعددت دلالات السوابق واللواحق المعنوية بين الشخص والعدد والنوع والتعين والزمن والتعديّة.

- لا تعد السوابق واللواحق من اللواحق ذات القيمة إلا إذا حددت دلالة من الدلالات التي سبق ذكرها.

- تميزت اللواحق الاشتقاقية بوظيفة الدلالة المعجمية للكلمة وقدرتها على تغيير جذرها من الفعلية إلى الاسمية أو الوصفية ، بينما قصرت وظيفة اللواحق التصريفية على تحديد الصنف النحوي للكلمة.

6. المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم (رواية حفص)
- إبراهيم، السامرائي. (1971). *مباحث لغوية*. مكتبة بغداد.
- ابن منظور. *لسان العرب*. (عبدالله على الكبير، و آخرون، المحققون) مصر.
- أبو الفتح عثمان، ابن جني. *المصنف* (المجلد 1). (محمد عبدالقادر احمد عطا، المحقق) بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابوالقاسم عبد الرحمن بن إسحق، الزجاجي. (1969). *اللامات*. (مازن المبارك، المحقق) دمشق: المطبعة الهاشمية.
- أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجرجاني. *المفتاح في الصرف* (المجلد 1). (علي توفيق الحمد، المحقق) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أشواق، النجار. (2014). *دلالة اللواحق الصرفية في العربية*. عمان، الأردن: دار دجلة.
- السيرافي. (2008). *شرح السيرافي على كتاب سيبويه*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- جمال الدين، ابن هشام الأنصاري. *شرح الكافية الشافية*. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
- حسان، تمام. *اللغة العربية معناها ومبناها*. الدار البيضاء: دار الثقافة.

- حسان، تمام. (1990). *مناهج البحث في اللغة*. مكتبة الانجلو المصرية.
- راجي، الأسمر. (1993). *المعجم المفصل في علم الصرف* (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- ستيفن، أولمان. (1997). *دور الكلمة في اللغة*. (كمال محمد بشر، المترجمون) دار غريب.
- سيبويه. (1966). *الكتاب*. (عبد السلام محمد هرون، المحقق) القاهرة: دار القلم.
- عبد الحميد، السيد. *المغنى في علم الصرف* (المجلد 1). عمان، الأردن: دار صنعاء للنشر والتوزيع.
- عبد الصبور، شاهين. (1997). *العربية الفصحى*. القاهرة: مكتبة الشباب.
- عبد القاهر، الجرجاني. *المفتاح في الصرف* (المجلد 1). (علي توفيق الحمد، المحقق) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- عبد القادر، المغربي. *الاشتقاق والتعريب*. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- عبدالله بن أحمد، الفاكهي النحوي الملكي. (1988). *الحدود في النحو* (المجلد 1). (رمضان أحمد المتولي، المحقق)
- عبدالله بن يوسف، ابن هشام. (1779). *نزهة الطرف في علم الصرف* (المجلد 1). القسطنطينية: مطبعة الجوائب.
- عثمان، ابن جني. (2005). *التصريف الملوكي*. بيروت: مكتبة لبنان-ناشرون.
- عمر بن ثابت، الثماني. (1999). *شرح التصريف* (المجلد 1). (إبراهيم بن سليمان البعيمي، المحقق) الرياض: مكتبة الرشيد.
- ماريو، باي. (1986). *أسس علم اللغة* (المجلد 8). (عمر أحمد مختار، المترجمون) القاهرة: عالم الكتب.
- محمد حسن، عبد العزيز. (1983). *مدخل إلى علم اللغة*. دار النمر للطباعة.
- محمد خير، حلواني. (1987). *المغني الجديد في علم الصرف* (المجلد 5). بيروت، لبنان: دار الشرق العربي.
- محمود، فهدى حجازي. (1986). *مدخل إلى علم اللغة* (المجلد 1). القاهرة: دار قباء.
- مصطفى، الغلاييني. *جامع الدروس العربية*. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
- هادي، نهر. *الصرف الوافي* (المجلد 1). إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.

